الـــدّوافـــــع والأســـــباب لدمـــــج المصـــــــارف التّجاريـــــة الحكـوميـــــة فـــــي ليبـيا
(دراســـــة استطلاعيـة لآراء عينـــــة من موظفـي المصـــــارف التجاريـــــة الحكوميـــــة العاملـــــة بمدينـــــة سـرت)

د. محمد أبو خـــــزام فـــر ج . د. صالح علـــــيّ الواســـــع .
أ. محمد قاســـــم عبد المجيـــــد
قسم التمويل والمصارف ـ كلية الاقتصاد ــ جامعة سرت

الملخـــص:

هـــدفت هذه الدراســـة إلى معرفة ما إذا كان هناك دوافـــع مقنعة لدمـــج المصارف التجارية الحكومية العاملة في ليبيا من خـــلال استطلاع آراء موظفي المصارف الحكومية في ليبيا حول فكرة الاندماج المصرفي، وفي سبيل تحقيق هذا الغرض تم الاعتماد على المنهج الوصفي للبحوث العلمية لإجراء هذه الدراسة. حيث تم تصميم استمارة استبيان وزعت على عينة من المصارف التجارية الحكومية العاملة في مدينة سرت مكـوّنة من (50) م وظف لغرض جمع البيانات الأوليـــة اللازمة للدراسة ، حيث كشفت هـــذه الدراسة عن وجود عـــدة عوامل مشجعة لدمج المصـــارف التجارية الحكومية في ليبيا ، منها الآتي : ضعف الموارد المالية ، وتكلفة فتح فروع جديدة ، والرغبة في التوسع الجغرافي ، وتدني الأرباح ، وانخفاض حجم الودائع ، والمنافســـة المحلية الخاصة. عليه أوصت الدراســـة على ضرورة عمل السلطات المصرفية الحكومية الليبية على تشجيع المصارف التجارية الحكومية للاندماج ؛ وذلك لتكوين كيانات اقتصادية قوية قادرة على المنافسة محليا ودوليا والاستفادة من المزايا الاقتصادية المعروفة للاندماج المصرفي .

Abstract:

This study aimed to find out whether there are convincing motives for merging governmental commercial banks operating in Libya by surveying the views of government bank employees in Libya on the idea of banking merger. In order to achieve this purpose, a descriptive method of scientific research was adopted for this study. The field survey method used in descriptive research was also used for the purpose of collecting the primary data necessary for the study. A questionnaire was designed and distributed to a sample of government commercial banks operating in the city of Sirte consisting of (50) employees. As a result the study revealed several

encouraging factors for merging government commercial banks in Libya. Among them are the following: Weak financial resources, the cost of opening new branches, the desire for geographical expansion, low profits, low volume of deposits, and special local competition. Accordingly, the study recommended the need for the Libyan government banking authorities to encourage government commercial banks to merge in order to form strong economic entities capable of competing locally and internationally and benefiting from the well-known economic advantages of banking merger.

الكلمات المفتاحية :

الاندماج المصرفـــي ، أهمية الاندماج المصرفي ، أشكال الاندماج المصرفـــي ، دوافع الاندماج المصرفي ، المصارف الحكومية الليبية.

أولاً ــ الاطار المنهجـــي للدراســـــــة:

المُقدّمـــــة:

تعتبر ظاهـــــرة الدمـــج المصرفي من أهم القضايا المطروحة على الساحة الاقتصادية حاليا، حيث اصبحت فكرة دمـــج المصارف موضوعا عالمياً وعربياً مهماً لعدة اسباب ، من أهمها التوسع الكبير في التجارة الدولية والتبادل الاقتصادي بين بلدان العالم ، والعولمة ، وظهور المنافسة، والتقدم التكنولوجي المستمر في القطاع المصرفي ، الأمـــر الذي يستدعـــي وجـــود مصارف ذات قاعدة رأسمالية ضخمة لتقوم بتقديم الخدمـــــات المصرفية اللازمة بكفاءة وفعالية ، إلا أن هـــذه الظاهرة المهمة لا تحظى بالقدر الكبير من الاهتمام في بيئة الأعمال المصرفية في ليبيا ، وبما لا يتناسب ومتطلبات التغيرات الســـريعة في التجارة الدولية.

مشـــــكلة الدراســـــة :

تتســـم المصارف التجارية الحكومية بليبيا بالتشتت وضعف الموارد الذاتية من السيولة ، مما يتطلب إجـــراء مراجعات كبيرة في طريقة عمل هذه المصارف وإدارتها عبر الاتجاه نحو أفكار جديدة لتطوير هذه المنظومة ومنها الدمـــج المصرفي حسب رأي خبراء الاقتصاد والمال.

مـــرّ الجهاز المصرفي الليبي بتحولات كبيرة خـــلال العقدين الماضيين، حيث تحولت معظم المصارف العاملة في ليبيا إلى الخصخصة عن طريق بيع مصرف ليبيا المركـــزي لجزء كبير من حصته بها لصالح شركاء محليين وخارجيين ، كما سمح

بإنشاء المصارف الخاصة ، وتبنى مصرف ليبيا المركزي فـــي العام 2007-2008م مشروع دمـــج مصر في الجمهورية والأمـــة في كيان واحد تحت مسمى مصرف الجمهورية ؛ وذلك في إطار سعي المصرف المركزي الليبي للاستفادة من فكرة الاندماج المصرفي في تقوية مكانة المصارف الحكومية وإعادة هيكلتها . ولسوء الحظ لم يسير هـــذا الوضع بالشكل المثالي الذي تم التخطيط له ، حيث وقعت البلاد في أزمات سياسية وأمنية وانقسامات سياسية أدّت إلى بطْ ء وتدهـــور القطاع المصرفي ، وباتت المصارف عاجزة عن توفير متطلبات السيولة لطالبيها من الأفراد والمستثمرين ، كما نتـــج عن الانقسام السياسي انقسام في المؤسسة المصرفية مما نتج عنه ضعف في الأداء المصرفي مقارنة بأداء المصارف الخاصة من عـــدّة جوانب منها نقص الخبرة ، وتدني الربحية ، وزيادة حجـــم الدّيـــون المتعثرة ، وانخفاض حجم الودائع ، الأمـــر الذي يستلزم دراسة جدوى دمج المصارف الحكومية كأحد السبل المتاحة لحل هذه الاشكاليات ، والتي يمكن أن تسهم في تعافي الجهاز المصرفي الليبي .

عليه يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالـــي :

هل هناك دوافـــع تشجع على اندماج المصارف الحكومية العاملة بليبيا؟

أهـــداف الدراســـة :

تهدف هذه الدراســـة إلـــى التعرف على أهـــمّ الأسباب التي تدفع نحو دمـــج المصارف الحكومية العاملة في ليبيا ، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الثانوية الآتية :

1- التعرف على الاندماج المصرفي وأنواعه وأسبابه وأهميته.

2- دراسة وتحليل آراء موظفي المصارف التجارية الحكومية العاملة بليبيا حول فكرة الاندماج المصرفـــي

فرضيـــــة الدراســـــة:

لا توجـــد دوافع اقتصادية وفنية تشجع علـــى تبني فكرة الاندماج المصرفـــي بين المصارف التجارية الحكومية بليبيا.

أهمية الدراســـة :

تبـــرز أهمية الدراســـة في تسليط الضوء على ظاهـــرة الاندماج المصرفي لمواجهة التحديات التي تفرضها عولمة الاقتصاد واقتصاد السوق الحـــر حيث تحاول

الوقوف على أهم الدوافع التي تحقق الاندماج بين المصارف التجارية الحكومية في ليبيا مما يساهم في حلحلت بعض المعوقات التي تهدد استمرارها وتقدمها.

الدراســـــات السابقة:

1- دراســـــــة : حنـــان ضاهر، (2015) بعنــوان " أثــر الاندماج والاستحواذ على الأداء المالي للمصرف" ، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأداء المالي للبنك سرادار باستخدام نموذج التقييم ، وأثر الاندماج على الأداء المالي للبنك سرادار الذي اندمج مع بنك عــودة في العام 2004 م ، لتشكيل مجموعة عودة سرادار المصرفية للخدمات الخاصة ، وكذلك تحسين الأداء المالي، وأظهرت الدراسة **أن** للاندماج أثــر إيجابي على ملائمة رأس مال ؛ إذ أن نسبة الديــون إلى حقوق الملكية قد تراجعت من مرحلة بعد الدمج بفارق 3.86 مرة عما كانت عليه قبل الدمج كما بينت الدراسة أن نسبة المديونية قد تراجعت من مرحلة ما بعد الدمج عما كانت عليه قبل الدمــج بفارق ما مقداره 1.43%، وأوصت الدراسة بالعمل على نشر الوعي بأهمية الاندماج والاستحواذ المصرفي وتوضيح الاثار الإيجابية المترتبة عليه.

2- دراســـــــة : نـــورا شاكير، (2006). بعنوان : " أثـــر اندماج المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية (سابقاً) في ليبيا على أداء تلك المصارف"، هدفت هذه الدراســة إلى معرفة أثر اندماج المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفيــة الأهلية (سابقاً) على أداء تلك المصارف ، والتعرف على التغير في المؤشرات الدالــة على أداء المصارف قبل وبعد الاندماج ، وتوصلت الدراسة إلى أن المتوسط العام لنسب السيولة بعد الاندماج أقل من المتوسط العام لنسب السيولة قبل الاندماج ومن هنا يمكننا القول بأن الاندماج لم يسهم في تحسين وضع السيولة لدى المصارف الأهلية موضوع الدراســة ؛ وإنما انخفضت نسب السيولة لها حيث شهدت المصارف الأهلية انخفاضاً حاداً في مســتوى السيولة لها ، وأوصت إلى ضــرورة وجود نظام للمعلومات والتقارير يتمتع بالمصداقية والوقتية يساعد على توفير البيانات المتعلقة بالخسائر المحتملة وتحليلها وفقاً لمسبباتها ونوعية كل حدث.

3- دراســـــــة : بوشلاغـــم ، (2015) : بعنــوان " الاندمــاج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك"، هدفت هذه الدراســة إلى معرفة فاعلية الاندماج المصرفي في رفع القدرات التنافسية وأبــرز أثر الاندماج المقترح على تحسين المنظومة المصرفيــة والذي سيكون متوافقاً مع الرؤيــة الاستراتيجية الشاملة للمصرف للنمو مستقبلاً ، وتوصلت الدراســة إلى أن الاندماج المصرفي يعتبر من

المتغيرات العالمية الجديدة التي تزايدت أهميتها خلال النصف الثاني من التسعينيات من القرن الماضي في ظل الاتجاه إلى عولمة المصارف وتــزايد حجم وأهمية الكيانات المصرفية الكبرى ، وأوصت بضرورة العمل على الإسراع في تحقيق عملية الاندماج الناجح لتطويـــر الخدمات المصرفية من خلال تشجيعها وتهيئة الظروف الملائمة لذلك ، تقوية ودعم آليات الرقابـــة والإشراف على المصارف بحيث يـــؤدي ضعف تلك النظم إلى فشل عملية الاندماج.

3- دراســـــــة : أبو مدلل ،(2010) بعنـــوان: " الاندماج المصرفـــي للبنوك الفلسطينية" ، هدفت هذه الدراســـة إلى إلقاء الضـــوء على أهم المتطلبات اللازمة لتحقيق الاندماج المصرفي بين البنوك الفلسطينية ، ودراسة أهم المحددات الداخلية الناتجة عن الوضع الداخلي لهذ البنوك، وخلصت الدراسة إلى أن رؤوس الاموال المدفوعة للبنوك الفلسطينية بحاجة إلى تدعيم، وذلك من خلال اندماج عدد من هذه البنوك مع بعضها البعض، وأوصت على سلطة النقد الفلسطينية تدعيم المصارف وتوفير الإمكانيات التي تؤهلها للدخول في عمليات للاندماج المصرفي.

تعليـــــق علـــــى الدراســـــات السابقة : بالرغم من أن عددا من الدراسات السابقة تناولت موضوع الدراسة إلا أن جلها ركزت على أهمية الاندماج المصرفي في تحسين الأداء المصرفي في بيئات مصرفية عربية. في حين أنه لم يتم على العثور على دراسات سابقة تتطرق بشكل مباشر إلي دراسة مبررات تحقيق الاندماج المصرفي في البيئة المصرفية الليبية.

ثانيا- الجانب النظـــــري للدراســـــــــة:

1- تعريف الاندمـــــاج المصرفـــــي : يعرف الاندماج المصرفي على أنه عبارة عن اتفاق يؤدّي إلى اتجاه بنكين أو أكثر وذوبانهما أداريا من كيان مصرفي واحـــد بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تحقق قبل اتمام عملية الاندماج

2- أنـــواع الاندمـــاج المصرفـــي : توجـــــد عدة أنواع للاندماج المصرفـــــي (بن معتوق، 2017)

أولاـــ من حيت طبيعة نشاط المصارف المندمجة

1- **الاندمـــــاج الأفقـــي** : يحدث بين شركتين أو مصرفين أو أكثر يعملان من نفس القطاع أولهما نفس النشاط ويقدمان الخدمة وينتجان نفس المنتوج كان يـــتم الاندماج بين البنوك التجارية أو البنوك متخصصة.

2- **الاندمـــــاج الرأســـــي** : يسمّـــى بالاندماج العمودي يحدث عادة بين المصارف الصغيرة المتواجدة فـــي مناطق مختلفة ومصرف رئيســـي عادة ما يكون مصرف كبير بحيث تتحول هذه المصارف الصغيرة وفروعها مختلفة إلى امتداد للمصرف الرئيسي والهدف منه ضمان توفير الخدمة بشكل أفضل والوصول الى سوق بعيد قدر الإمكان.

3- **الاندمـــــاج المختـــــلط :** يسمّى بالاندماج المتنوع أو الموكب ، وهو الذي يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة فيما بينما كان يحدث الاندماج بين أحد البنوك التجارية وأحد البنوك المتخصصة ، ويحقق هذا نـــوعا من الاندماج التكامل من الأنشطة بين مصرفين المندمجين إضافة إلى ممارسة نشاط المصارف الشامل .

ثانياًـــ من حيث طبيعة علاقة بين الأطراف الداخلة في عملية الاندماج:

1- الاندمـــــاج الطوعـــــي : يسمّـــى بالاندماج الارادي ويتم بموافقة كلّ من إدارة المصرف الدامـــج والمصرف المندمج يقوم المصرف الدامج بتقديم عـــرض الشّـــراء المصرف مندمج هذا نوع يتم من خلال توافق الارادة والتفاهم المشترك بين مجالس ادارة المصارف المشاركة في الاندماج بهدف مصالح مشتركة.

2- **الاندمـــــاج الإجبـــــاري** : يســـمّى بالاندماج القســـري هذا نوع تلجأ أليه السلطات نقدية لتنقية الجهاز المصرفي من المصارف المتعثرة أو التي هـــي على وشك الافلاس والتصفية ، ويتم الاندماج الاجباري بين مصرف ناجح وآخر متعثر.

3- **الاندمـــــاج العدائـــــي** : يتـــــم وفق رغبة إدارة المصرف المشهد للاندماج فهو اندماج لا إرادي وعادة ما يلقي الاندماج العدائي معارضة المصرف المشهد أو الدامج ؛ لأن مصرف الدامج أو المغير يقدم عرضا لشراء أسهم المصرف المشهد بسعر أعلى من سعر السوقي لتحفيز مساهمين على قبول العرض.

ثالثاً ـــ من حيث نتيجة الاندمـــــاج

1- **الاندماج المتـــــكامل :** يعني الاندماج بين مصرفين أو أكثر فنيا وإداريا من كيان واحد جديد يحمل اسم مصرف جديد

2- الاندمـــاج الجزئـــي : يقصد به بعض الانشطة لمصرفين أو أكثر أو توحيد الادارة مع بقاء كيان كل مصرف مستقلا عن الأخر خصوصا من ناحية فنية

رابعاً ـــ من حيث جنسية المصارف المندمجة

1- الاندماج بين المصارف المحلية : يتم بين المصارف التي تنتمي إلى بلد واحد ويتمـــيز هذا النوع من الاندماج في أغلب الأحيان بكونه يتم بدفع إضافي إلى جانب الدوافع الأخرى وهو يحقق مصالح الوطني وحمايته من التعرض الاهتزازات في قواعـــده أو التشتت من موارده وحفاظا على سمعته ومكانته بين اقتصاديات العالم.

2- **الاندمـــــاج بين مصـــــارف متعددة الجنسيات** : يتم بين مصرفين أو أكثر من الجنسيات مختلفة وقد ظهر هـذا النوع كنتيجة للمحاولات الاقتصادية العالمية لإعادة صياغة العلاقات الدولية من مختلف الانشطة الاقتصادية والمحاولات العديدة لتحرير هذه الأنشطة من القيود بما يمكنها من الانتقال بين دول العالم بيسر

أسباب الاندمـــــاج المصرفي :

تتعدد الاسباب للحاجة الى الاندماج، ومنها (قناد ، 2014) و(ضيف، 2014)

1- اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات المصرفية ضمن منظومة تحرير تجارة الخدمات منظمة التجارة العالمية

2- تزايد الاهتمام بمعيار كفاية راس مال من البنوك والقرارات المتتابعة للجنة بازل من أجل تحديد الحدود الدنيا الرأس المال الازم لمواجهة البنك الائتمان

3- سياسة الاصلاح الاقتصادي والتحول نحو اليات واقتصاديات السوق والتحرر بذلك من القيود المنافسة

4- تراجع الفكر السائد أن العمليات الاندماج المصرفي هي تكتلات مضادة للمنافسة وعليه أصبحت كل أنواع الاندماج مقبولة

5- تتنوع محفظة الاورق المالية نتيجة تجميع الموارد وتوظيفها بشل أوسع

6- تزايد وثيرة الاتجاه نحو البنوك الشاملة داخل الصناعة المصرفية

7- التغيرات الكبيرة على الساحة النقدية العالمية خاصة مع ظهور عملة الاورو وتزايد حدة المنافسة بين العملات الثلاث

8- الاهتمام المتزايد بالابتكارات والاكتشافات المالية وتفاقم درجة التعامل بالمشتقات وزيادة الإنفاق على أقسام البحث والتطوير

9- الدور الكبير الذي خلفته الأزمات المالية والاقتصادية كأزمة المكسيك ودول الجنوب شرق اسيا

10- الدفع التنظيمي لدى السلطات النقدية التي تفرض مثل هذه التجميعات للحفاظ على سلامة الجهاز وتفادي حدوث الهزات المصرفية.

11- تحقيق مزايا عديدة ومتنوعة تتجمع من تحقيق وفرات الحجم كتحسين الربحية زيادة القدرة التنافسية والقدرة على مواجهة مخاطر المصرفية
12- التكنولوجيا التي دعت الدول النامية لفتح باب الاستثمار أمام مثل تلك الشركات

أهداف الاندماج المصرفي :

للاندماج المصرفي عدة عوامل أهدف نذكر منها(الجرم ،2013):

1- المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى الجمهور العملاء والمتعاملين من خلال تقديم الخدمات المصرفية باقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة وبتسويق الخدمات المصرفية بشكل أفضل
2- خلق وضع مصرفي تتنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد وخلق فرص استثمار أكثر عائد وأقل مخاطر
3- أحلال إدارة جيدة أكثر خبرة وتؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى كفاءة
4– توفير رؤوس أموال ضخمة القدرة على تحمل المخاطرة الناتجة عن الودائع والفروض المقدمة تحسين مستوى اليد العاملة نتيجة توفر الخبرة والتدريب الجيد توفر وسائل اتصال مختلفة
5- خلق وحدات أقوى على منافسة وزيادة الارباح دون الخروج على مبادي العمل المصرفي لان العمل المصرفي تحكمه معايير دقيقة وحساسة

دوافع الدمـــــج المصرفـــــي:

توجد عدة دوافع للاندماج المصرفي وهي (زايدة ،2006) و(ضيف، 2014)

1- تحقيق وفرات الحجم : تنفيد نظريـــــة وفرات الحجم إلا أن توسيع إحدى المؤسسات في انتاجها يؤدّي إلى تزيد تكاليف الانتاج بمعدل يقل عــن معدل تزايد الانتاج ، وبالتالي تتجه التكلفة المتوسطة من الأجل الطويل إلى انخفاض وبالنسبة إلى مصارف فان وفرات الحجم يمكن أن تأتي عن طريق الوفورات الداخلية : الناتجة عن إمكانية التوسع من الاعتماد على المكينة والكومبيوتر فـــي نشاط المصارف والتي يستطيع أن يتحملها المصرف الكبير الوفورات الإدارية : الناتجة عن إمكانية استقطاب الكفاءة وإتاحـــة الفرصة لتدريب الموظفين وإعدادهم وتوفير الخدمات اللازمـــة لهم الوفـــورات الخارجية : الناتجة عن إمكانية الاستفادة من شـــروط أفضل في التعامل مع المصارف الأخرى والمراسلين.

2- **الدمـــــج كوسيلة للنمـــو والتّوســـــع** : يعتبر شـــراء مصارف قائمة والتوسع في عـــــدد الفروع من أفضل الوسائل للنمو والتوســـــع ، خاصة في حالة تقنين عملية فتح

الفــروع الجديدة من قبل السلطات النقدية ؛ إذ غالبا ما يكون للمصرف القديم المندمج عملاؤه وحصة من السوق التي ينشط فيها من حيث أن فتح الفــروع يحتاج إلى جهد والوقت للوصول إلى عملاء جدد بالإضافة إلى ذلك فالتحســن مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة في المصرف الجديد الناتــج عن الدمج يؤدّي إلى تعزيز مكانه المؤسسة في السوق المصرفية وزيادة حصتها ونشاطها بطريقة أسهل.

3- تفــادي المصــاعب المالية أو التصفيــة : قد تلجأ المصــارف الضعيفة إلى الاندماج مع المصارف قوية نظــر لعدم قدرتها على تأمين تغطية الزيادة الجديــدة لرأس مال الذي تفرضه عليها السلطات النقدية أو لعــدم تمكنها من مجاراة المصارف الكبيرة من المنافسة أو لسقوف التعامل السائدة من السوق.

4- معطيات اتفاقيــة تحريــر تجــارة الخدمات : وما تفرضه من أوضاع تنافسية جديدة على الساحة المصرفية والمالية وتدويل الخدمات المصرفية ويعد الدمج المصرفــي وسية فعالة لعدم القدرة التنافسية للمصارف في الأسواق.

5- تعزيز القدرة التنافسية : وذلك ليس فقط لامتلاك مزايا تنافسية أفضل قائمة على مجموعة الوفورات الداخلية أو الخارجية أو الادارية الناجمة عن الدمج ؛ ولكن - وهو الأهم - امتلاك الكيان المندمــج القدرة على تحقيق مزيد من الدقة القائمة في عملياته ، ومزيد من السرعة الفائقة في معاملاته ، ومزيد من الفاعلية للمتعاملين معه.

6- **مواكبــة متطلبــات التحديث المعاصــرة :** حيث إن مصارف الكبيرة هي أقدر من المصارف الصغيرة على متابعة الجهد التحديثــي المكلف جدا ، خاصة في العمل المصرفي في الأخــذ في التوســيع ، والمقصود هنا التطوير المتسارع في مجال تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية والعمليات الداخلية والاستثمار في التكنولوجيا الخاصة بالمعلومات والاتصالات والموارد البشرية والارتباط بالعالم خارجي

7- **عولمــة الأعمال** : إذ أنه مع عمليات الدمج والتملك فإن إمكانيات الوحدات المصرفية الكبيرة تقوى من أجل تغطية المصارف المكلفة والمرتفعة التي تترتب على عملية وجهود التسويق الدوليــة لصورة وخدمات هذه الوحدات ، وهذا الجهد التسويقي ضــروري من أجل تطوير الأعمال والاستفادة من الفــرص المتاحة في الأسواق الخارجيــة.

8- **تنويــع قاعــدة وزيادة أجلها** : إذ أنه من خلال عمليات الدمج والتملك يتحقــق للمصارف الدامجة فرص توسيع أســواق العملاء التي قد لا تكون معروفة

أو غير مشغلة بالشكل المناسب كما أن المصارف الكبيرة التي تفي بمتطلبات ومعايير العمل المصرفي الدولة تكون في وضع أفضل لتحسين إمكانياتها على استقطاب الودائع طويلة الأجل

9- تسـريع خطـي النمو : فمن خلال عمليات التملك والدمج تستطيع المصارف الاستفادة من فرص الأعمال المتاحة عبر التملك مصارف ذات تقويم أقل مما يتيح للمصارف الأولي الاستفادة من ميادين عمل جديدة أو توسيع هذه الميادين الأمر الذي يسرع ويقوي إمكانيات نمكو هذه المصارف

10- **تنويـع وتعميـق الإدارة :** إن عمليات التملك والدمـج توفّـر الفرصة لتنويع الإدارة في المصارف الجديدة الكبيرة الحجم وزيادة المعرفة الإدارة بالاتفاقات المصرفية العصرية وتوسيع نطاق الانتاجية العامة فتحقيق الدمج بين المصارف يؤدّي إلى الاستفادة من تبادل الخبرات وإثـراء وتنويع المعرفة الإدارية والمصرفية.

11- **تحسـين عمليات البحث والتطوير :** فالمصارف الكبيرة الناتجة عن عمليات التملك أو دمـج في وضع أقدر فيه على تحسين إمكانيات تمويل البحث والتطوير للأعمال والخدمات التي توسع النطاق الأعمال وتمكّن هذه المصارف من اكتشاف فرص جديدة وتطوير البحث عن مزايا تنافسية جديد.

ثالثا ـ الجانب العملـي:

هذا البحث يهدف إلى معالجة موضوع (**الاندمـاج المصرفـي**) من خلال استخدام اسلوب الاستبيان كأداء اساسية لجمع البيانات ، ويعتمد تصميمها على الاطار النظـري , وتم الاعتماد على التحليل باستخدام البرنامج (SPSS) ، وذلك من أجل تحقيق أهـداف البحث حيث ، تم توظيف المنهج الوصفي من أجـل الحصول على بيانات مهمة من أجل فحصها واستخراج معلومات ، وذلك بفحص الجزيئات من أجل الوصول إلى الكليات .

اجراءات البحث

تضمنت إجراءات البحث العلمية كيفية تصميم أداة البحث ، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة ، واسلوب التحليل الاحصائي المستخدم في تحليل البيانات، واختبار الفرضيات .

منهجيـة البحث :

تماشيا مع طبيعة الموضـوع وبناء على تساؤلات البحث وأهدافه، فإن المنهج المتبع في تصميم هذا البحث هو المنهـج الوصفي التحليلي ، ويعرف المنهج الوصفي

التحليلي بأنه أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة ، وتصويرها كميا عن طريق جمع البيانات والمعلومات المقننة عن الظاهرة أو المشكلة ، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة .

ولذلك فإن البحث تضمن تقديم إطار نظـــري حول موضوع الاندماج المصرفي، وأما جانبه العملي فقد اعتمد على تصميم استمارة استبيان بهدف التعرف على أهم الدوافع المشجعة على الاندماج المصرفي للمصارف الحكومية العاملة بمدينة سرت, وبناء على ما سبق فإن المصادر الثانوية للبحث تمثلت في استخدام الكتب والمراجع ذات الصلة بموضوع البحث من أجل إلقاء الضوء على أدبيات البحث من مفاهيم ودراسات سابقة ، أما المصادر الأولية للبحث ، فقد تمثلت في استخدام استبيان مخصص لجمع البيانات الأولية من أجل اختبار فرضيات البحث بهدف ربط الإطار النظري بالواقع العملي والوصول إلى إجابات لتساؤلات البحث.

مجتمع وعينة البحث :

يتكوّن مجتمع البحث من موظفي المصارف الحكومية العاملة بمدينة سرت حيث يوضح الجدول التالي عينة وعدد استمارات الموزعة والمستلمة والمصارف الموزعة عليها الاستمارة وقد بلغ عدده (64) استمارة كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (1) يوضح توزيع الاستمارة الاستبيان على عدد من المصارف

المصارف	عدد الاستمارة الموزع	النسبة
شمال افريقيا	10	%15.6
التجاري	10	%15.6
الوحدة	10	%15.6
الصحاري	10	%15.6
الجمهورية	24	%37.5
الإجمالي	64	%100

المصدر : إعداد الباحثين

مصادر جمع البيانات

من أجل جمع البيانات الأولية اللازمة لأغـراض البحث ثم الاعتماد على مصدرين هما :

المصادر الأوليـــــــة : ومن خلالها تم الحصول على كافة البيانات الأولية التي يحتاجها الباحثون لأغراض التحليل واختبار الفرضيات، وفي هذا البحث تم تصميم استمارة استبيان لهذا الغرض.

المصادر الثانويـــــــة : وقد استخدمت من قبل الباحثون من اجل الحصول على البيانات اللازمة لتغطية الإطار النظري للبحث وهذه المصادر تشمل الكتب والدراسات السابقة المتوفرة عن موضوع البحث.

ومن خلالها تم الحصول على كافة البيانات الأولية التي يحتاجها الباحثون لأغراض التحليل واختبار الفرضيات، وفي هذا البحث تم تصميم استمارة استبيان لهذا الغرض.

تحليل عينة الدراســـــة حسب البيانات الديموغرافية:

توزيع أفــراد عينة الدراسة حسب النوع : ويوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (2) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكــر	45	%70.3
أنثـــى	19	%29.7
المجموع	64	%100

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تشير بيانات الجدول السابق ان نسبة افراد عينة الدراسة من الذكور بلغت (70.3%) ، بينما بلغت نسبة عينة الدراسة من الاناث (29.7%) وهذ يوضح ان هناك نسبة اكبر في عدد الذكور مقارنة الاناث خاصة ان قطاع المصارف يحظى بعنصر الذكور في القطاع المصرفي .

توزيع أفـــراد عينـــة الدراسة حسب العمر ويوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (3) يوضح توزيع افراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 25 سنة	7	%10
من 25 سنة الي اقل من 35 سنة	20	%31.3
من 35 سنة الي اقل من 45 سنة	29	%45.3
من 45 سنة فاكثر	8	%12.5
المجموع	64	%100.0

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تشير بيانات الجدول السابق ان اغلب افراد عينة البحث من حيث العمر كانت بين (35 إلى أقل من 45 سنة) بنسبة (45.3%) وتاليها (25 إلى أقل من 35 سنة) بنسبة (

31.3%) ,اقل نسبة كانت من (25 سنة) حيث بلغت النسبة (10%)، مما يدل على ارتفاع نسبة العمر في عينة الدراسة.

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي ويوضحها الجدول الاتي:

جدول رقم (4) يوضح المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
معهد متوسط	9	%14.1
ثانوي	3	%4.7
معهد عالي	9	%14.1
جامعي	40	%62.5
عليا	3	%4.7
المجموع	64	%100

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يوضح الجدول الخبرة لعلمية التي يتمتع بها افراد عينة البحث في قطاع المصرفي بمدينة سرت كان النصيب الأكبر من خرجي الجامعات بنسبة (62.5%) وأقل نسبة كانت من خرجي الثانويات والدراسات العليا (4.7%).

توزيع افراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة ويوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (5) يوضح توزيع افراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
من سنة الي اقل من 5 سنوات	11	%17.2
من 5 سنوات الي اقل من 10 سنوات	10	%15.6
من 10 سنوات الي اقل من 15 سنة	24	%37.5
من 15 سنة فاكثر	19	%29.7
المجموع	64	%100.0

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تشير بيانات الجدول السابق ان اغلب افراد عينة البحث من حيث سنوات الخبرة حيث كانت بين (10 سنوات إلى أقل من 15 سنة) بنسبة (37.5%) تليها سنوات الخبرة من (15 سنة فأكر) بنسبة (29.7%)، أقل نسبة كانت من ذوي الخبرة التي تقل عن 10 سنواتـ حيث بلغت النسبة (15.6) مما يدل على ارتفاع نسبة الخبرة في عينة الدراسة.

توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة ويوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (6) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
مدير فرع	1	%1.6
مساعد مدير فرع	1	%1.6
رئيس قسم	22	%34.4
موظف	40	%62.5
المجموع	64	%100

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

أما من حيث توزيع أفـــراد عينة الدراسة حسب الوظيفة التي يتمتع بها أفراد عينة البحث في القطاع المصرفي فقد تبين ان (1.6%) من عينة البحث يشغل صفة المدير فرع، بينما (1.6%) من يتشغل صفة مساعد مدير فرع ، في حين ان (34.4%) من يشغل صفة رئيس قسم وان (62.5%) موظف وهي النسبة الأكبر في القطاع المصرفي.

أداة جمع البيانات (الاستبيان)

من أجل تحقيق أهداف البحث تم تصميم استمارة استبيان تغطي كل جوانب المشكلة ومتغيراتها، وقد احتوي استمارة الاستبيان على مجموعة من الاسئلة، ولغرض قياس واختبار متغيرات البحث تم اللجوء الى استخدام مقياس ليكرث الخماسي في قياس هذه الفقرات على النحو التالي:

جدول رقم (7) درجات بدائل الإجابة على فقرات الاستبيان

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

مقياس ثبات أداة القياس:

يوضح هذا الجدول مستوى الإجابات لعينة الدراسة لكل فقرة، حيث أن الإجابات موضحة بقيم توضح مستوى الموافقة لكل إجابة، وذلك عن طريق القيم المتوسطة لهذا الفقرة، والتي تتراوح من غير موافق بشدّة إلى موافق بشدة، وأن هذه القيم مثبته بأرقام من (1 - 5) وأن لكل رقم تعكس مستوى الإجابة لعينة الدراسة لكل فقرة على حدة.

جدول رقم (9) نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس درجة الثبات والاعتمادية

المحور الاستبيان	عدد الأسئلة	معامل الفا كرونباخ
	10	.935
الإجمالي	10	.935

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

لغرض التأكد من دقة صياغة فقرات الاستبيان وسلامة العبارات المستخدمة، فقد تم اختبار ثبات الاستبيان عن طريق اخضاع فقراته لاختبار قوة الثبات "معامل ألفا كرونبـــاخ "، حيث أن قاعدة القرار لهذا الاختبار أنه كلما اقتربت نتيجة الاختبار أو قيمة معامل ألفا كرونباخ من الواحد صحيح كلما دل ذلك على قوة ثبات أداة الدراسة. يتضح من الجدول التالي أن أداة البحث " الاستبيان" تتسم بالثبات، حيث أن قيمة الاختبار لكل فقرات الاستبيان تتجاوز (935.) ، وهو أعلى من الحد الأدنى المقبول للاختبار، وهو (0.60).

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

جدول رقم (10) تحليل البيانات

الدوافع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	النتيجة	Sig
صغر حجم موجودات المصارف التجارية	3.79	1.041	5	موافق	0.00
الرغبة في التوسع الجغرافي وزيادة حصتها السوقية	3.85	0.973	2	موافق	0.00
انخفاض حجم الودائع لدى المصرف	3.67	1.069	9	موافق	0.00
انخفاض حجم التسهيلات الائتمانية	3.76	1.065	6	موافق	0.00
تدني ربحية المصارف و تحقيق خسائر لدى بعضها	3.81	1.081	4	موافق	0.00
ارتفاع حجم الديون المتعثرة	3.76	1.065	8	موافق	0.00
تحقيق مستوى عالي من الخبرة عن طريق الاستفادة من الكفاءات الإدارية المتوفرة عن طريق عملية الاندماج	3.84	1.101	3	موافق	0.00
القلق من دخول المصارف الأجنبية للسوق الليبي	3.54	1.344	10	موافق	0.00

إمكانية الاستفادة من التطور التكنولوجي	3.90	1.191	1	موافق	0.00
تخفيض التكاليف الكلية للعمليات المصرفية.	3.79	1.129	7	موافق	0.00
النتيجة	3.771	1.1059	-	موافق	-

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

1 - مستوى الدلالة 5% عند سؤال عينة الدراسة عن أحد أسباب التي تدفع المصارف للاندماج فيما بينها هو صغر حجم موجودات المصارف التجارية أجابوا بالموافق بمتوسط حسابي قدره (3.79) وانحراف معياري وقدره 1.041، وهي اجابة دالة احصائيا.

2- يُمكن دمج المصارف من التوسع الجغرافي وزيادة نسبة حصتها السوقية بما يساعد على استقطاب المزيد من العملاء أجابوا بالموافق بمتوسط حسابي موافق (3.85) ، وانحراف معياري وقدره 0.973 مما يدل على تقارب إجابات أفراد العينة، وهي اجابات ذات دلالة احصائية، وترتيبها الثاني في الأهمية.

3- من الأسباب التي تجعل المصرف يدخل في اتفاقية الاندماج هو انخفاض حجم الودائع اجاب أفراد العينة بالموافق بمتوسط حسابي موافق (3.67) ، وانحراف معياري وقدره 1.069 مما يدلّ على تقارب إجابات أفراد العينة ، وهي اجابات دالة احصائياً.

4- إن انخفاض حجم التسهيلات الائتمانية من قبل المصرف من الأسباب التي تجعل الاندماج أفضل وذلك لتدعيم وتعزيز ومواجهة المنافسة الخارجية أجاب افراد العينة بالموافق بمتوسط حسابي (3.67) ، وانحراف معياري وقدره 1.065 مما يدل على تقارب إجابات أفراد العينة، وهي اجابات ذات دلالة احصائية.

5- ومن الأسباب التي تدعو بعض المصارف للاندماج هو تدني الأرباح وتحقيق الخسائر حيث اجاب افراد العينة بالموافق بمتوسط حسابي (3.81) وانحراف معياري وقدره 1.081 مما ديل على تقارب إجابات أفراد العينة ، وهي اجابات ذات دلالة احصائية.

6- تم سؤال عينة الدراسة أنه من أسباب الاندماج تحقيق حلاً للمشاكل التي تواجه المصرف وهي ارتفاع حجم الديون المتعثرة ، وذلك عن طريق زيادة رأس المال وأجابوا بالموافق بتكرار بمتوسط حسابي (3.76) ، وانحراف معياري 1.065 وهي اجابات داله احصائيا.

7- إن مـــن الأهداف التي يحققها الاندماج مستوى عالي من الخبرة أجاب أفراد العينة بالموافق بمتوسط حسابي (3.84) وانحراف معياري 1.101 ، وهـــي إجابات دالة احصائيا.

8- إن القلق من دخول المصارف الأجنبية للسوق الليبي يمثل دافعاً أساساً للاندماج من أجل مواجهة هذه المصارف ويجعل منافسة متساوية أجاب افراد العينة بالموافق بمتوسط حسابي (3.54) وانحراف معياري 1.344 ، وهي اجابات دالة احصائيا.

9- من خلال الاندماج يمكن أن الاستفادة من التطور التكنولوجي في المصارف الذي ينتج عنه تقديم خدمات مصرفية وتزيد من قدرة المنافسة أجاب افراد العينة بالموافق بمتوسط حسابي (3.90) وانحراف معياري 1.191 وهي إجابات دالة إحصائياً، ويحتل هذا الدافـــع الترتيب الأول من وجهة نظر عينة الدراسة.

10- إن إمكانية الاستفادة من عملية الاندماج المصرفـــي في تخفيض التكاليف الكلية للعمليات المصرفية أجابوا بالموافق بمتوسط حسابي 3.79 وانحراف معيـــاري 1.129 مما يدلّ على تقارب إجابات أفراد العينة ، وهي إجابات دالة إحصائياً.

وخلاصة نتيجة تحليل الدوافع تدل على اتفاق جميع أفراد العينة على أن هذه العوامل مجتمعة تعتبر مهمة للمصارف عينة الدراســـة ، وتدفعهم نحو تحقيق الاندماج المصرفي.

رابعاـ النتائـــــج والتوصيات :

أولا ـ النتائـــج :

من خـــلال بحث مشكلة الدراســـــة ومتغيراتها والاستنتاجات الاحصائية يمكن استخلاص أهم النتائج التالية :

1- يساعد الاندماج المصرفي في زيادة موجودات المصارف التجارية وتعزيز وتدعيم موجوداتها وكذلك تنويع خدماتها وزيادة قدرتها التنافسية.

2- إن الاندماج المصرفي يساعد المصارف التجارية في توسع نطاقها الجغرافي وزيادة حصتها في السوق مما يساعد على استقطاب المزيد من العملاء.

3- إن عملية الاندماج تساعد المصارف التجارية في زيادة حجم ودائع العملاء لديها.

4- الاندماج يمكن المصارف التجارية من تعزيز كياناتها لمواجهة المنافسة الخارجية من خلال تخفيض حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

5- يساعد الاندماج المصرفي في مواجهة الخسائر التي تتعرض لها المصارف التجارية ويعمل على زيادة ربحيتها.

6- الاندماج يمكن المصارف من تحقيق حل علمياً لمشكلة ارتفاع حجم الديون المتعثرة من خلال تدعيم ملاءة رأس المال وزيادة حجم مخصصات الديون التي يتم تكوينها.

7- تساعد عملية الاندماج في تخفيف مستوى عالي من الخبرة من خلال الاستفادة من الكفاءات الإدارية المتوفرة عن طريق عملية الدمج.

8- إن عملية الاندماج بين المصارف التجارية تحد من قلق دخول المصارف الأجنبية داخل السوق المصرفي الليبي.

9- تساعد عملية الاندماج في الاستفادة من التطور التكنولوجي وينعكس ذلك على الخدمات المصرفية وتزيد من القدرة التنافسية للمصرف.

10- تساعد عملية الاندماج بين المصارف التجارية في تخفيض التكاليف الكلية للعمليات المصرفية.

ثانيا ـ التوصـــــيات:

ومن خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يوصي الباحثون بالتالي :

1- يعد تبني مفهوم الاندماج المصرفي أمرا ضروريا وملحاً لكل المصارف الليبية وذلك للاستفادة من المزايا الاقتصادية المعروفة للاندماج المصرفي.

2- ضرورة عمل السلطات المصرفية الحكومية الليبية على تشجيع المصارف التجارية الحكومية للاندماج وذلك لتكوين كيانات اقتصادية قوية قادرة على المنافسة محليا ودوليا.

3- إن عملية الدمج المصرفي وسيلة مهمة للتخلص من الآثار الاقتصادية السلبية التي سببها الانقسام السياسي للدولة في الدولة الليبية.

4- إن الاندماج المصرفي يؤدي إلى زيادة قدرة الكيان المصرفي على الاقراض، مما يسهم في زيادة كمية عرض النقود في الاقتصاد ، وبالتالي المساهمة في الانتعاش الاقتصادي.

5- يساعد الاندماج المصرفـــي في زيادة انتشار المصارف في جميع أنحاء البلاد ، مما يسهم في جذب المدخرات من إمكان الفائض إلى أماكن العجز.

6- يساعد الدمج المصرفي في زيادة الخبرة والقدرة لدى المصارف المدمجة في كيان واحد عن طريق الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير لتخفيض التكاليف الكلية للعمليات المصرفية.

7- كما يساعد الدمج المصرفي على مواجهة المخاطر الناجمة من دخول مصارف منافسة اقليمية واجنبية.

الهوامـــــش :

1. بوشلاغم فتيحة، رقياق حنان (2015) ، الاندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك، جامعة اكلي محند أو الحاج، البويرة، ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر.
2. التوني ، محمد أحمد، (2007) الاندماج المصرفي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
3. صابر بن معتوق، (2017) متطلبات اعتماد الاندماج المصرفي كاستراتيجية لدفع مستوى أداء منظومة مصرفية الجزائرية، ، جامعة محمد بو ضاف المسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه
4. فؤاد عبد العزيز عيد، (2010) الاندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية، ، جامعة الازهر، غزة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير.
5. قناد أسماء، (2014) الاندماج المصرفي، ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس.
6. مهيب محمد زايدة، دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته، 2006، الجامعة الإسلامية، غزة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير.
7. روفيه ضيف (2014) الاندماج المصرفي : مبررات ودوافع ، مجلة العلوم الانسانية ، المركز الجامعي ميلة ، الجزائر. العدد 42،ص ص 143-161 .
8. رمزي صبحي الجرم (2013)، اندماج المصارف كإحدى آليات التطـــوير المصرفي ،الإسكندرية، الدار الجامعية .
9. محمد الشكري، (2007) القطاع المصرفي في ليبيا واقع وطموح ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ،ص ص 9-12
10. الجرم، رمزي صبحي مصطفى،(2013)"اندماج البنوك كإحدى أليات التطوير المصرفي "،دار الجامعة الجديدة للنشر